

وعل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار  
قرارات لغاية القانون :  
وعل القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية  
لضباط القوات المسلحة والقوانين المعده له :  
وعل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت  
والتأمين والتغويض للقوات المسلحة والقوانين المعده له :  
قرر القانون الآتي :

- مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٧ من القانون  
رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه النص التالي :  
”مادة ٧ - (فقرة أولى) تضم المدد الإضافية الآتية إلى مدد الخدمة  
ال涯قية عند حساب المعاش أو المكافأة ، وذلك بالنسبة للذكورين بعد  
من العسكريين :  
(أ) الطيارون والملائكون الجويون وأطقم الطائرات والماطرون بالمقلات  
 وأنزاد الضفادع البشرية والصاعقة وأطقم الغواصات : مدة  
تماثل نصفها .  
(ب) الفنيون الذين يتتقاضون بدل طيران : مدة تماثل ربعتها ” .  
مادة ٢ - يستبدل بنصوص البند (ج ، د ، ه ، و ، ز من المادة  
٢٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه التصوص التالي :  
”(ج) إذا بلغ العقيد غير الموصى برقيته سن معاش رتبته أو قررت لجنة  
الضباط الخخصة إحالته إلى المعاش قبل ذلك يحال إلى المعاش  
برتبة عقيد .  
ويسوى معاشه على أقصى معاش رتبة عقيد ” .  
”(د) إذا بلغ العقيد تمام التأهيل سن معاش رتبته أو قررت لجنة  
الضباط الخخصة إحالته إلى المعاش قبل ذلك يحال إلى المعاش  
برتبة عميد .  
ويسوى معاشه على أقصى معاش رتبة عميد ” .  
”(ه) إذا بلغ العميد غير الموصى برقيته سن معاش رتبته أو قررت  
لجنة الضباط الخخصة إحالته إلى المعاش قبل ذلك يحال إلى المعاش  
إلى المعاش برتبة عميد .  
ويسوى معاشه على أقصى معاش رتبته ” .  
”(ز) إذا بلغ العميد تمام التأهيل سن معاش رتبته أو قررت لجنة  
الضباط الخخصة إحالته إلى المعاش قبل ذلك يحال إلى المعاش  
برتبة لواء .  
ويسوى معاشه على أقصى معاش رتبة لواء بأول صوبتها ” .  
مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون  
ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر براسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٣٨٩ (٢٦ نوفمبر ١٩٦٩)  
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩  
بتغيير بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩  
في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة  
باسم الأمة  
رئيس الجمهورية  
بعد الاطلاع على الدستور :  
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار  
قرارات لغاية القانون :  
وعل القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية  
لضباط القوات المسلحة والقوانين المعده له :  
قرار القانون الآتي :

- مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٣١ من القانون  
رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص التالي :  
”مادة ٣١ - (فقرة أولى) تكون ترقية الضباط إلى الرتب التي تلي رتبهم  
بسasherة متى أمضوا بها مدة الخدمة العاملة الآتية مع مراعاة الشروط  
واردة في المادتين ٢٧ ، ٢٨ :  
ستين على الأقل برتبة ملازم للترقية إلى رتبة ملازم أول .  
ثلاث سنوات على الأقل برتبة ملازم أول للترقية إلى رتبة نقيب .  
أربع سنوات على الأقل برتبة نقيب للترقية إلى رتبة رائد .  
ثلاث سنوات على الأقل برتبة رائد للترقية إلى رتبة مقدم .  
أربع سنوات على الأقل برتبة مقدم للترقية إلى رتبة عقيد .  
ثلاث سنوات على الأقل برتبة عقيد للترقية إلى رتبة عميد .  
ستين على الأقل برتبة عميد للترقية إلى رتبة لواء ” .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،  
يعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر براسة الجمهورية في ٤ رمضان سنة ١٣٨٩ (١٥ نوفمبر ١٩٦٩)  
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩  
بتغيير بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن  
المعاشات والمكافآت والتأمين والتغويض للقوات المسلحة  
باسم الأمة  
رئيس الجمهورية  
بعد الاطلاع على الدستور :